

Distr.: General
14 July 2020
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 13 تموز/يوليه 2020 موجهة إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن من رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطة التي قدمها السيد محمد بن شماس، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي، وإستونيا، وألمانيا، وإندونيسيا، وبلجيكا، والجمهورية الدومينيكية، والصين، وفرنسا، وفيت نام، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بجلسة عقدت عبر التداول بالفيديو يوم الخميس، 9 تموز/يوليه 2020، بشأن توطيد السلام في غرب أفريقيا.

ووفقاً للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا، ستصدر هذه الإحاطة وهذه البيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كريستوف هويسغن

رئيس مجلس الأمن



المرفق الأول

إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، محمد بن شيباس

يشرفني أن أطلع المجلس اليوم على آخر تقرير للأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2020/585). وتعد جلسة الإحاطة هذه على خلفية جائحة فيروس كورونا التي أدت، للأسف، إلى خسائر كبيرة في الأرواح في جميع أنحاء العالم وتؤثر تأثيراً شديداً على أسلوب حياتنا وسبل عيشنا. وفي هذا الصدد، أود أن أتقدم بتعازي القلبية إلى جميع الذين فقدوا أحبائهم وأتمنى الشفاء العاجل لمن يتلقون العلاج فيما أهاب بالجميع أيضاً أن يبقوا سالمين وأصحاء.

لقد استمرت الهجمات التي يشنها المتطرفون العنيفون والعنف القبلي في تقويض السلام والأمن في المنطقة، ولا سيما في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد، منذ آخر إحاطة قدمتها إلى المجلس في كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.8698). وعلى الرغم من الجهود المكثفة والمتواصلة التي تبذلها البلدان المعنية، واصل المتطرفون العنيفون مهاجمة قوات الأمن والمدنيين، مما كان له آثار وخيمة على الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في المنطقة.

وقد صاحب الهجمات الإرهابية تجنيد الأطفال قسراً واختطافهم في بوركينا فاسو ومالي والنيجر ونيجيريا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إغلاق المدارس في المناطق المتضررة بسبب الحالة الأمنية الشديدة التقلب قد حرم آلاف الأطفال من حقهم في التعليم.

كما أن الحالة الأمنية الهشة تسببت في زيادة عدد المشردين داخلياً واللاجئين في المنطقة. ففي بوركينا فاسو، اضطر 921 000 شخصاً إلى الفرار من منازلهم حتى حزيران/يونيه، بزيادة قدرها 92 في المائة مقارنة مع أواخر عام 2019. ويوجد في مالي ما يقرب من 240 000 شخص من المشردين داخلياً، 54 في المائة منهم من النساء. وفي النيجر، اضطر 489 000 شخص إلى الفرار من ديارهم حتى حزيران/يونيه. ويشمل ذلك المشردين داخلياً واللاجئين النيجريين والماليين.

وفي نيجيريا، سيحتاج ما يقدر بنحو 7.7 ملايين شخص إلى مساعدة طارئة في عام 2020. ولا يزال أكثر من 1.8 مليون شخص في ولايات أداماوا وبورنو ويوبي، وأكثر من نصفهم من النساء، يعيشون في مخيمات مؤقتة أو يتم استضافتهم في مجتمعات محلية شديدة الهشاشة.

وفي حين كثفت القوات الوطنية والمتعددة الجنسيات عمليات مكافحة الإرهاب، لجأت بعض المجتمعات المحلية إلى جماعات المتطوعين المنظمة ومليشيات الدفاع الذاتي من أجل توفير الحماية. وقد أعربت جماعات حقوق الإنسان عن قلقها إزاء الانتهاكات المزعومة التي تقوم بها مليشيات الدفاع الذاتي وقوات الأمن والدفاع.

ولا يمكن المبالغة في التأكيد على الروابط المتنامية بين الإرهاب والجريمة المنظمة والعنف القبلي. وما برح الإرهابيون يستغلون العداوات العرقية الكامنة وغياب الدولة في المناطق النائية للنهوض بمخططاتهم. ويجب أن تظل الأمم المتحدة ملتزمة بالعمل مع جميع الشركاء من أجل تعزيز اتباع نهج أكثر شمولية واستدامة إزاء هذه التحديات عن طريق بناء القدرات الوطنية والمؤسسية؛ وتحسين قدرة المجتمع على

الصمود؛ وتشجيع ودعم ومناصرة الحكم الرشيد والشمولية السياسية واحترام حقوق الإنسان والتمسك بسيادة القانون.

وفي هذا الصدد، ينبغي للأمم المتحدة أن تدعم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تنفيذ خطة عملها للفترة 2020-2024 للقضاء على الإرهاب في المنطقة دون الإقليمية. ويتعين على المجتمع الدولي أيضاً زيادة دعمه من أجل التنفيذ الكامل لاستراتيجية تحقيق الاستقرار والإنعاش وبناء القدرة على الصمود في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد، مع التعجيل بتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

ومن الأهمية بمكان التنسيق بين مختلف المبادرات الرامية إلى التصدي للتحديات الأمنية والإنسانية والإنمائية في المنطقة.

وفي هذا الصدد، فإن دعوة مؤتمر قمة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل الذي عقد في 30 حزيران/يونيه لتعزيز التنسيق والتماسك بين الدول الأعضاء تستحق الثناء. وأرحب أيضاً بالالتزام بالاحترام الصارم لحقوق الإنسان الذي أعرب عنه في مؤتمر القمة. ونحن على استعداد للعمل في شراكة مع الدول الأعضاء للتصدي معاً لهذا التحدي.

وكما أكد مجدداً اجتماع اللجنة التوجيهية لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، المعقود في 30 حزيران/يونيه، ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل اعتماد نهج شامل لعدة أركان يؤكد أهمية تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني، مع السعي أيضاً إلى تحقيق التآزر مع المبادرات الأخرى.

وفي هذا الصدد، قمت في 4 آذار/مارس بتسيير عقد اجتماع في داكار بين الأمين التنفيذي للجنة حوض بحيرة تشاد ورئيس قوة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات، السفير مامان نوهو، ومجموعة الأمم المتحدة الإقليمية للتنمية المستدامة من أجل التوصل إلى فهم مشترك لدور وكالات الأمم المتحدة في تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية لتحقيق الاستقرار في منطقة حوض بحيرة تشاد، وكفالة الاتساق مع البرامج الإقليمية القائمة، بما في ذلك تلك التي نفذت في إطار استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

وعلاوة على ذلك، وكجزء من جهودنا لدعم تدابير الأمن وبناء الثقة عبر الحدود التي وضعها اتحاد نهر مانو، وقّع المكتب في شباط/فبراير اتفاق تعاون مع اتحاد نهر مانو بشأن مسائل السلام والأمن وتقديم الدعم للشباب والنساء في مجال التعاون عبر الحدود.

ويزيد تغير المناخ من المخاطر الأمنية في المنطقة عن طريق تفاقم النزاعات بين المزارعين والرعاة - التي لا تزال تشكل شاعلاً أمنياً رئيسياً - مما يزيد من التوترات الاجتماعية ويسهم في الهجرة من الأرياف إلى المدن والعنف والجروح وانعدام الأمن الغذائي. ويقوم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، من خلال دوره في عقد الاجتماعات، وتمشياً مع ولايته الجديدة، بإجراء تحليلات وبحوث لاستنباط مزيد من الفهم وخيارات تخفيف الآثار الضارة لتغير المناخ على السلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وذلك بالتعاون مع آليات الأمم المتحدة ذات الصلة وبالشراكة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والبنك الدولي والمؤسسات البحثية الدولية والإقليمية والوطنية.

وتزيد جائحة فيروس كورونا من حدة دوافع النزاع الموجودة سلفاً وتفاقمها، مع ما يترتب على ذلك من آثار خطيرة على السلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وتؤثر الجائحة سلباً على حقوق

الإنسان وسيادة القانون وتضرر بالنساء والفتيات بشكل غير متناسب، بما في ذلك ما يتعلق بدورهن في التجارة غير الرسمية، وبسبب ما ورد من زيادة في قتل الإناث والعنف الجنسي والجنساني. وقد أبلغ عن ردود فعل قاسية من قبل بعض أجهزة الأمن لإنفاذ التقييدات، حتى في البلدان التي لديها سجلات أكثر متانة في مجال حقوق الإنسان.

كما نلاحظ أثر الجائحة على هياكل ونظم الحكم؛ وعلى عمليات الحوار الانتخابي والسياسي، والوضع الإنساني، والوضع الاجتماعي والاقتصادي، والمباحثات الإقليمية والمتعددة الأطراف. كما يستغل الإرهابيون والجماعات المتطرفة العنيفة هذا الوضع لشن مزيد من الهجمات في المنطقة، في تجاهل لنداء الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي.

وإدراكا منها لذلك، وضعت العديد من بلدان المنطقة دون الإقليمية خطط استجابة وطنية للجائحة بدعم من الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة. وعلى الصعيد الإقليمي، عقدت هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في 23 نيسان/أبريل قمة استثنائية وعينت الرئيس محمدم بوهاري، رئيس نيجيريا، نصيرا لقيادة جهود الاستجابة الإقليمية من أجل التصدي لكوفيد-19. وأنشأت الهيئة أيضا لجان تنسيق وزارية معنية بالصحة والشؤون المالية والنقل لتنسيق الجهود الإقليمية للتصدي للجائحة.

وبغية تعزيز نهج قائم على الأمم المتحدة برمتها في مواجهة الجائحة، أجريت مشاورات افتراضية مع منسقي الأمم المتحدة المقيمين وأفرقتهم في جميع بلدان المنطقة لتقييم أثر كوفيد-19 في كل بلد وتحديد سبل تعزيز تعاون الأمم المتحدة مع أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين دعما لجهود الحكومات في مجال الاستجابة، وحشد الدعم، حيثما أمكن، لنداء الأمين العام من أجل وقف عالمي لإطلاق النار.

ولاحظ المنسقون المقيمون أنه بينما كانت استجابات الحكومات لمكافحة كوفيد-19 مدفوعة لحد كبير بتوافق الآراء في معظم البلدان، فقد كانت هناك أيضا حالات واجهت فيها الاستجابة انتقادات خطيرة من الجهات الفاعلة الوطنية.

وسيواصل مكتب الأمم المتحدة التعاون مع السلطات الوطنية لكفالة اتباع نهج كلي والعمل من أجل توسيع نطاق الدعم الاجتماعي واستيعاب الجميع والتماسك الوطني. وسواصل أيضا الدعوة إلى كفالة اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في استجابة الدول في المنطقة، مع التركيز على أكثر قطاعات السكان ضعفا وتهميشا، فضلا عن إشراك المجتمع المحلي.

ويجدر تسليط الضوء على أنه على الرغم من جائحة كوفيد-19، شهدت المنطقة عددا من التطورات الإيجابية، بما في ذلك إجراء الانتخابات الرئاسية في توغو في جو سلمي نسبيا وإجراء انتخابات محلية في بنن والانتهاج من عمل لجنة مراجعة الدستور في غامبيا.

ومن المقرر إجراء خمسة انتخابات رئاسية تنطوي على رهانات بالغة الأهمية خلال النصف الثاني من العام في بوركينا فاسو وكوت ديفوار وغانا وغينيا والنيجر. وتتيح هذه الانتخابات فرصا لتوطيد الديمقراطية في تلك البلدان. غير أنه ولضمان أن تكون هذه العمليات موثوقة وشفافة وسلمية وشاملة للجميع، ستكون هناك حاجة إلى توافق في الآراء من أجل التصدي للتحديات الكامنة وأي تعطيلات، بما فيها تلك المرتبطة بجائحة كوفيد-19. وتجدر الإشارة إلى أن الجائحة أدت إلى تعليق أو تأجيل الأعمال التحضيرية للانتخابات، بما في ذلك تسجيل الناخبين، في بعض تلك البلدان. بيد أن الأعمال التحضيرية

استؤنفت، وأكد أصحاب المصلحة في غالبية تلك البلدان تصميمهم على إجراء الانتخابات في الموعد المقرر.

وقد أُجريت مشاورات افتراضية مشتركة مع رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية، جان - كلود كاسي برو، والمنسقين المقيمين للأمم المتحدة ورؤساء هيئات إدارة الانتخابات في البلدان التي تستعد للانتخابات لتقييم الحالة على أرض الواقع ومستوى الاستعدادات والتحديات التي تواجهها والطرق التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تحسن دعمها لمختلف العمليات. وأعرب رؤساء هيئات إدارة الانتخابات جميعاً عن ثقتهم وقدموا تأكيدات باستعدادهم لتنظيم الانتخابات بنجاح.

وخلال تلك المشاورات، شددت على أهمية أن يكفل جميع أصحاب المصلحة أن تكون الحلول للتحديات أو التعطيلات الناجمة عن الجائحة حلولاً توافقية وشاملة للجميع وتكفل احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. كما شددت على إشراك النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة في العملية الانتخابية برمتها في كل بلد.

وقبل الانتخابات، التي يمكن أن تكون بؤراً رئيسية ساخنة لنشوب أزمات، سيواصل مكتب الأمم المتحدة العمل مع الشركاء المعنيين لدعم جهود البلدان الخمسة في تنظيم انتخابات شفافة وذات مصداقية وشاملة للجميع، حيث أنها انتخابات بالغة الأهمية لاستقرار المنطقة وتنميتها.

وأود أن أعرب عن تقديري للدعم الذي لا يتزعزع من المجلس لتنفيذ ولاية المكتب، مع التأكيد على التزامنا بمواصلة مواكبة الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية لتعزيز السلام والاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

المرفق الثاني

بيان الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، مارك بيكستين دو بوتسويرفا

أولاً وقبل كل شيء، أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد شمباس، على مداخلته. إن بلجيكا تعلق أهمية كبيرة على عمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في مجالات الوقاية والمصالحة والوساطة وتحقيق السلام المستدام وتعزيز سيادة القانون في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وأود أيضاً أن أشكر السيدة إبراهيم على إبرازها قضية هامة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

لا تزال الحالة الأمنية في المنطقة غير مستقرة. ففي مالي والنيجر وبوركينا فاسو، تتدهور الحالة على الرغم من الجهود العديدة المبذولة والتعبئة الدولية المتزايدة. وبالإضافة إلى ذلك، تواجه أجزاء من نيجيريا أيضاً هجمات إرهابية مستمرة من جانب جماعة بوكو حرام، فضلاً عن نزاعات بين الرعاة والمزارعين، وهي أيضاً ظواهر مثيرة للقلق وتستحق اهتماماً خاصاً. وعلاوة على ذلك، تحتدم نزاعات محلية عديدة، تدور أحياناً بين القبائل أو داخل القبيلة الوحيدة، في المنطقة. ولهذا التدهور أثر مباشر على الحالة الإنسانية، حيث أنه بسبب المعاناة لمئات الآلاف من المدنيين الأبرياء. وتؤدي جائحة فيروس كورونا إلى تفاقم هذه الصورة القاتمة بالفعل بشكل كبير، مما يؤثر بقوة أكبر على الفئات الأكثر ضعفاً، بمن فيهم النساء.

وتتأثر الآن أجزاء كبيرة من بوركينا فاسو بالعنف. ويؤمل أن تكون الإجراءات الأخيرة قد أوقفت اتساع نطاق العنف جغرافياً. ويساور بلجيكا القلق لأن الهجمات الإرهابية، التي لا تستهدف الدولة وحدها بل تستهدف أيضاً المدنيين والهيكل الأساسية وأماكن العبادة، لا تهدد بوركينا فاسو فحسب، ولكن أيضاً الاستقرار الإقليمي الأوسع نطاقاً وثمة خطر من امتدادها إلى البلدان الساحلية، كما يُظهر الهجوم الذي وقع على الحدود مع كوت ديفوار في 11 حزيران/يونيه. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العلاقات المجتمعية متوترة للغاية ويتطلب التئامها وقتاً وعملاً.

وفي جميع أنحاء المنطقة، تنثي بلجيكا على شجاعة وتضحيات قوات الدفاع والأمن في حربها ضد الإرهابيين. ومع ذلك، فإن أفراد هذه القوات يعرفون أن عليهم، من أجل القضاء على الإرهاب في نهاية المطاف، أن يكونوا قذوة من خلال أعمالهم فيما يتعلق بحقوق الإنسان. ولا يفوت في عضد قوات الأمن إجراء تحقيقات في الادعاءات، وإذا لزم الأمر، اتخاذ إجراء جنائي أو تأديبي والإعلان عنه. والعكس صحيح: فبينما تغذي فكرة الإفلات من العقاب الإرهاب بالفعل، تمثل مكافحة الإفلات من العقاب على نحو نشط أفضل طريقة لاستعادة ثقة المواطنين وجمع المزيد من المعلومات الاستخبارية وإرساء الأساس للمصالحة. وبلجيكا ملتزمة بمواصلة دعم شركائها في المنطقة لتحقيق ذلك الهدف.

وبالإضافة إلى ذلك، وتمشياً مع موقف الأمين العام والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، تعتقد بلجيكا أنه لا يمكن التصدي للتحديات التي تنشأ في غرب أفريقيا من خلال الإجراءات المتصلة بالأمن وحدها. فثمة حاجة إلى نهج كلي للتعامل مع التطرف العنيف، يشدد أيضاً على الحكم الرشيد ومكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز المؤسسات الديمقراطية ومعالجة مظالم الفئات المهمشة، فضلاً عن تحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع.

ولذلك، هناك حاجة ملحة لاتخاذ خطوات ملموسة لوقف تدهور النسيج الاجتماعي. وينبغي مقاومة التهديدات التي يتعرض لها التعايش السلمي من خلال مكافحة أي محاولة للتفرقة على أساس الانتماء الديني أو القبلي.

ولا تزال المؤسسات الديمقراطية هشة في بعض الأحيان في المنطقة. ويمكن أن تشكل الانتخابات العديدة المقرر إجراؤها في وقت لاحق من هذا العام اختباراً آخر لتلك المؤسسات. ولذلك، من المهم للغاية أن يجري التصويت في أجواء تكفل تكافؤ الفرص وأن تكون الانتخابات حرة ونزيهة وشفافة وسلمية. وتؤيد بلجيكا الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة للمساعدة في إجراء تلك الانتخابات وتوطيد الديمقراطية. وعلى وجه الخصوص، فإن التوترات في غينيا أودت بالفعل بحياة أشخاص في الآونة الأخيرة، ومن المهم أن يكون هناك حوار وتسوية متجددان من أجل إجراء انتخابات على نحو استرضائي. وفي بوركينا فاسو والنيجر، سيكون التحدي هو ضمان إجراء الانتخابات في جميع أنحاء البلد. وأخيراً، في كوت ديفوار، حيث نتوقع أن يؤكد عام 2020 عودة السلام والاستقرار، ندعو جميع الأطراف السياسية الفاعلة إلى الارتقاء إلى مستوى الحدث لأن الحالة في البلد تؤثر أيضاً على الاستقرار الإقليمي. وعلاوة على ذلك، ينبغي معالجة التوترات التي أعقبت الانتخابات في مالي على وجه السرعة، تمشياً مع توصيات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لتجنب المزيد من التدهور في الحالة السياسية في البلد.

وعلى نطاق أوسع، تؤيد جهود مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وأفرقة الأمم المتحدة القطرية لتعزيز المصالحة الوطنية والتعمير بعد انتهاء النزاع وإصلاح قطاع الأمن. وفي مختلف الدول، ستكون الإرادة السياسية لترسيخ الحكم الرشيد والديمقراطية وحقوق الإنسان حاسمة في توطيد المكاسب والسير في طريق التنمية المستدامة.

ويضطلع المكتب أيضاً بدور ريادي في دراسة أثر تغير المناخ على الأمن بوصف ذلك جزءاً من نهج منع نشوب النزاعات. وهذا عمل حيوي، كما أوضحت السيدة إبراهيم، وأشجع الممثل الخاص على مواصلة ذلك الجهد.

في الختام، أود أيضاً أن أشدد على الدور الرئيسي الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وأشيد بتنسيقها الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وأشجعها على مواصلة ذلك في المستقبل.

المرفق الثالث

بيان نائب الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، غنغ شوانغ

أشكر الممثل الخاص شمباس والسيدة إبراهيم على إحاطتهما.

منذ الإحاطة الأخيرة بشأن هذه المسألة (انظر S/PV.8698)، ظلت الحالة العامة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل مستقرة. وأجريت الانتخابات الرئاسية والتشريعية بنجاح في توغو ومالي، وأحرزت عملية مراجعة الدستور تقدماً في غامبيا. ومع ذلك، لا يزال هناك العديد من التحديات الخطيرة. فقد زاد مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) من تعقيد الوضع الإقليمي وهو يقوض التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.

وخلال الأشهر القليلة الماضية، اضطلع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، من خلال مساعيه الحميدة وجهود الوساطة، بدور هام في تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة. وتقدر الصين جهوده وإسهاماته تحت قيادة الممثل الخاص، لا سيما في السياق الصعب لجائحة كوفيد-19.

ويستمر انتشار كوفيد-19 في المنطقة. وتتمثل الأولوية للمكتب في رصد حالة الجائحة الآخذة في التطور عن كثب وتقييم أثرها ومساعدة بلدان المنطقة على زيادة التوعية والتأهب وتعزيز الرعاية الصحية وتوطيدها وإنقاذ الأرواح والتخفيف من آثار تعشي المرض.

وفي ضوء آخر تقرير للأمين العام (S/2020/585) والحالة على أرض الواقع، أود أن أتطرق إلى بضع نقاط إضافية.

أولاً، ينبغي أن نشجع بلدان المنطقة على تسوية خلافاتها عن طريق الحوار. وهناك العديد من هذه البلدان، بما فيها بوركينا فاسو وكوت ديفوار وغانا وغينيا والنيجر، ستتظم جميعاً انتخابات هامة في وقت لاحق من هذا العام. وقد شهدنا تصاعد التوترات في بعض البلدان، كما أن الاستعدادات الانتخابية تتأثر أيضاً بالجائحة.

ولتهيئة بيئة خارجية مواتية، يتعين على المجتمع الدولي أن يشجع الأطراف المعنية على تعزيز الثقة المتبادلة وحل الخلافات بالطرق السلمية عن طريق الحوار والتشاور. وتؤيد الصين المساعي الحميدة وجهود الوساطة المستمرة التي يبذلها المكتب للمساعدة على ضمان إجراء انتخابات سلمية وشفافة وذات مصداقية في تلك البلدان على أساس الاحترام الكامل لمسؤوليتها الوطنية.

ثانياً، ينبغي أن نساعد بلدان المنطقة على إزالة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار من خلال التنمية. ويشكل التخلف السبب الجذري للعديد من التحديات والتهديدات الإقليمية. ويتعين على المجتمع الدولي أن يعزز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة، لا سيما بزيادة الاستثمار في الزراعة والصحة والتعليم والعمالة والبنية التحتية.

ونشجع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل على تعزيز التنسيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وتحسين أوجه التآزر من خلال موامة المبادرات الإنمائية الدولية والإقليمية مع الاستراتيجيات الوطنية لبلدان المنطقة.

ثالثاً، ينبغي أن نزيد من الدعم المقدم إلى بلدان المنطقة من أجل التصدي للتحديات الأمنية. ويقوض إرهاب بوكو حرام والفرصنة في خليج غينيا والعنف القبلي بشكل خطير أمن المنطقة واستقرارها. وندعو جميع أطراف النزاعات إلى الاستجابة لنداء الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي.

وتنتهي الصين على الدور الهام الذي تضطلع به القوة المشتركة المتعددة الجنسيات والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ويلزم تقديم المزيد من الدعم لبناء قدرات بلدان المنطقة على مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية على نحو أكثر فعالية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم المزيد من المساعدة الإنسانية إلى المنطقة وأن يكفل إيصالها في الوقت المناسب إلى أضعف الفئات.

إن الصين، بوصفها صديقاً مخلصاً وشريكاً جيداً، نصير قوي للسلام والاستقرار في المنطقة. ونحن ملتزمون بمساعدة المنطقة في القضاء على الفقر وتحسين رفاه الناس وتعزيز التنمية. وندعم عدداً من برامج السلام والأمن في المنطقة من خلال الصندوق الاستئماني المشترك بين الصين والأمم المتحدة للسلام والتنمية. وبالإضافة إلى ذلك، قدمنا 300 مليون يوان كمعونة لعمليات مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل والقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

ومنذ تفشي كوفيد-19، ما فتئت الصين تقدم المساعدة إلى أفريقيا. وقد قدمنا إمدادات طبية إلى أكثر من 50 بلداً أفريقياً، بما في ذلك بلدان المنطقة، وأرسلنا أفرقة طبية إلى بوركينا فاسو وكوت ديفوار. وستقي الصين بالالتزامات التي قطعها الرئيس شي جين بينغ خلال مؤتمر القمة الصيني الأفريقي للتضامن ضد كوفيد-19، الذي عُقد في الشهر الماضي. وسنشرع، قبل الموعد المحدد، في بناء مقر المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها في وقت لاحق من هذا العام. كما سنسرع أيضاً بناء مستشفيات الصداقة الصينية الأفريقية وإقامة شراكات بين المستشفيات الصينية و30 مستشفى أفريقياً من أجل مساعدة الدول الأفريقية في تحسين قدرتها على الوقاية من الأمراض ومكافحتها.

أخيراً، ستواصل الصين دعم عمل الممثل الخاص ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وسنعمل مع المكتب والمجتمع الدولي لمساعدة بلدان المنطقة على مكافحة كوفيد-19 والحفاظ على السلام والاستقرار وتحقيق التنمية المستدامة.

المرفق الرابع

بيان البعثة الدائمة للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة

اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السيد شمباس، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الممتازة، والسيدة إبراهيم على وجهة نظرها الجوهرية والمثيرة للاهتمام التي شاطرتنا إياها في هذا الصباح.

ترحب الجمهورية الدومينيكية بالاتجاهات الإيجابية الأخيرة والانتخابات السلمية نسبياً التي جرت في المنطقة دون الإقليمية خلال هذه الفترة. غير أن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) تسببت في تعطيل بعض الجهود الحيوية في المنطقة دون الإقليمية. ونأمل أن يتسنى استئناف جميع الأنشطة التي تم تعليقها بسبب الحالة الصحية في أقرب وقت ممكن، بما في ذلك لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة.

وبالمثل، من المهم أن يتسنى استكمال مختلف الإجراءات السابقة للانتخابات، مثل عمليات تسجيل الناخبين والاستفتاءات الدستورية المتفق عليها في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية، وأن يتسنى إجراء الانتخابات الرئاسية المقبلة في بوركينا فاسو وكوت ديفوار وغانا وغينيا والنيجر في مناخ سياسي آمن وسلمي وشامل للجميع.

تشعر الجمهورية الدومينيكية بالقلق إزاء تأثير الجائحة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، نظراً لآثارها على السلام والأمن. ويساورنا القلق من أن الجائحة ستفاقم على الأرجح أزمة الأمن البشري الحالية، لا سيما في منطقة الساحل، بسبب الكارثة الإنسانية غير المسبوقة ومزيج الفقر وتغير المناخ والتخلف والنزاع.

وبالإضافة إلى ذلك، ووفقاً لتقديرات لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، فإن الآثار الاقتصادية ستؤثر سلباً على معدلات النمو في نيجيريا، أكبر اقتصاد في المنطقة دون الإقليمية، والتي يمكن أن تنخفض من توقعات أولية قدرها 2.9 في المائة إلى -3.4 في المائة في عام 2020 - وهو اتجاه مقلق للمنطقة بأسرها ويرتبط مباشرة بآثار الجائحة.

ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تواجه المنطقة دون الإقليمية أيضاً حالة إنسانية غير مسبوقة، حيث يحتاج 24 مليون من سكان الساحل إلى المساعدة الإنسانية والحماية. وتزداد هذه الحالة سوءاً، بدورها، بسبب سوء نظم الرعاية الصحية وانعدام الأمن الغذائي وانتهاكات حقوق الإنسان والافتقار إلى التنمية واستمرار النزاع وانعدام الأمن، وكلها تؤدي إلى التشريد الجماعي. ومن المرجح أن تكون هذه الحالة غير المستقرة هي محرك المواجهات من أجل الحصول على الموارد الشحيحة.

وتؤيد الجمهورية الدومينيكية الدعوات إلى استجابة عالمية عاجلة ومنسقة وموحدة لمواجهة التحديات العالمية المتمثلة في جائحة كوفيد-19، كما توجه نداء من أجل التعاون الدولي لمساعدة غرب أفريقيا ومنطقة الساحل على التخفيف من آثار الجائحة وإعادة تنشيط اقتصادات بلدان المنطقة.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، ندين الهجمات التي يقوم بها متطرفون عنيفون على المدنيين، ولا يزال يساورنا القلق إزاء تزايد العنف القبلي. إن تلك التطورات تقضي على حلقة مفرغة تدمر حياة المدنيين الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال، وتغلق أبواب التنمية أمام الأجيال المقبلة التي تقتدر على الفرص، بما في ذلك الحصول على التعليم.

إننا ندعم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في جهوده الرامية إلى تعزيز إصلاح قطاع الأمن الوطني، ونشيد بالاتفاق الثلاثي المنقح بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وبلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، الذي تم التوقيع عليه في شباط/فبراير في مؤتمر قمة رؤساء دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وأعاد الاتفاق تأكيد ضرورة قيام بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بتوفير دعم لوجستي للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل واتخذ خطوات هامة لكفالة اتباع نهج أكثر تنسيقاً في التصدي للأخطار التي تهدد الاستقرار والأمن في غرب أفريقيا.

ويجب علينا، بالإضافة إلى تحديات كوفيد-19 الصحية الحالية، أن نداوم على تحليل ومعالجة عوامل عدم الاستقرار الأخرى التي ظهرت من أجل تحديد أسبابها الجذرية واتخاذ إجراءات لمواجهتها. ويمكن تحقيق ذلك - إذا كانت هناك إرادة سياسية وسط قادة المنطقة دون الإقليمية - من خلال تعزيز وتنسيق تنفيذ الاستراتيجيات الإقليمية لمنع هذه التحديات وحلها بغية كفالة مستقبل أكثر إشراقاً للمنطقة دون الإقليمية وسكانها.

وفي الختام، نود أن نشيد بالمثل الخاص شمباس وفريقه والمنظمات الإقليمية المعنية على كل ما تبذله من جهود للحفاظ على السلام في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل في ظل هذه الظروف غير المسبوقة.

المرفق الخامس

بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسن

أشكر مقدمي الإحاطتين على تقريرهما الشاملين عن التطورات في المنطقة. كما أعيد تأكيد دعم إستونيا الكامل لعمل الممثل الخاص، شمباس، وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل خلال الأشهر الستة الماضية.

إننا نتابع بقلق بالغ التدهور العام في الحالة الأمنية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. إن تزايد عدد الهجمات الإرهابية وازدياد العنف القبلي - ولا سيما في بوركينا فاسو، بل وكذلك في وسط مالي ومنطقة ليبيتاكو - غورما الحدودية الثلاثية - يتسم بالتعقيد الشديد. ونرحب بأن تلك التهديدات عبر الوطنية يجري التصدي لها من خلال الجهود المتعددة الجنسيات، مثل القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، التي نفذت، إلى جانب عملية بارخان بقيادة فرنسا، عمليات ناجحة لمكافحة الإرهاب. إن إستونيا تشارك بنشاط في الجهود المشتركة وستواصل القيام بذلك.

ومفتاح الاستقرار الطويل الأمد في المنطقة هو ملكية دول المنطقة السياسية الكاملة. فالوجود الفعال للدولة - أي مؤسسات الدولة وخدماتها ووجود عسكري مدرب تدريباً كافياً - يكتسي أهمية بالغة. ومحاربة الإفلات من العقاب جزء لا يتجزأ من وجود تلك الدولة. و نحث جميع بلدان المنطقة على تعزيز آليات تسوية المنازعات ذات الصلة والتصدي بفعالية لجميع الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان. فيجب محاسبة جميع مرتكبي هذه الجرائم بغض النظر عن وضعهم.

ولا يزال يساورنا قلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية المتزايدة سوءاً في بعض مناطق غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وقد أضافت جائحة فيروس كورونا طبقة أخرى إلى وضع معقد أصلاً. ولذلك، من المهم بصفة للغاية أن تصل المعونة الإنسانية إلى جميع المحتاجين.

وينبغي أن يظل فهم المظالم الطويلة الأجل ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع في صميم الجهود الوطنية والدولية. ونشيد بمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على تصديهما لأثر تغير المناخ على الأمن في المنطقة، ونشجعهما على مواصلة القيام بذلك. وعلاوة على ذلك، فإن ضمان المشاركة الكاملة والهادفة للنساء والشباب في العملية السياسية سيجعل المنطقة أقرب إلى الاستقرار الطويل الأمد. ونحث جميع الأطراف على اتخاذ المزيد من الخطوات في هذا الصدد.

وأخيراً، من المهم إجراء الانتخابات المقبلة في النصف الثاني من العام في عدة بلدان في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل كما هو مخطط لها. ونحث جميع الأطراف على بذل كل جهد ممكن لضمان أن تكون شاملة وشفافة وذات مصداقية وسلمية.

بيان الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، نيكولا دو ريفيير

أبدأ بالإعراب عن أعمق تعازي فرنسا لكوت ديفوار في وفاة رئيس وزرائها، أمادو غون كوليبالي. وإذ تدخل كوت ديفوار حاليا مرحلة انتخابية تكتسي أهمية قصوى بالنسبة لمستقبل البلد، تشيد فرنسا بهذا الخادم العظيم لشعب كوت ديفوار.

وتثني فرنسا على الممثل الخاص وفريق مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل لجهودهم المتواصلة في الأشهر الأخيرة، على الرغم من جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). تترتب عن الجائحة بالفعل عواقب وخيمة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ولذلك، يجب أن نضاعف جهودنا لدعم بلدان المنطقة وهي تواجه تحديات متعددة - سواء كانت تتعلق بالأمن أو احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية أو العواقب الإنسانية أو التنمية الاقتصادية أو تغير المناخ، وأثر ذلك على سلام الدول واستقرارها.

ولا تزال الحالة الأمنية هشة في المنطقة، لا سيما في منطقة الساحل. وقد أتاح لنا مؤتمر قمة نواكشوط الذي عقد في 30 حزيران/يونيه تقييم الحالة والالتزامات المشتركة التي تم التعهد بها في باو. وقد أعادت جميع بلدان المنطقة وشركاؤها تأكيد عزمها على مكافحة الإرهاب وتكثيف الجهود لتحقيق الاستقرار الدائم في المنطقة. وتواصل الجماعات الإرهابية أنشطتها في منطقة حدود بوركينا فاسو ومالي والنيجر الثلاثية، الأمر الذي يجبر آلاف الأشخاص على الفرار من العنف. غير أن العمليات العسكرية التي شنتها فرنسا وبلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في آزار/مارس أسفرت عن نتائج، ما أضعف الجماعات الإرهابية وعطلها - سواء كان تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى أو الجماعات المسلحة التابعة لتنظيم القاعدة. وأشيد في هذا الصدد بتحديد زعيم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، عبد المالك دروكدال، في 3 حزيران/يونيه.

ونشير كذلك إلى التقدم المحرز إقليميا في تطوير ونقل مؤسسات الدولة، وقد دعمنا تلك الجهود إلى جانب شركائنا، لا سيما في الاتحاد الأوروبي. وترحب فرنسا بالإعلانات الصادرة عن سلطات منطقة الساحل فيما يتعلق بفتح تحقيقات في الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما تلك المتعلقة ببعض أفراد جيوشها، وتدعو إلى تحديد المسؤولين عنها وتقديمهم إلى العدالة.

أما على الجبهة السياسية، فإن السنة الحالية حاسمة في توطيد العمليات الديمقراطية. وأشير بصفة خاصة في هذا الصدد إلى غينيا وبوركينا فاسو. ففي غينيا، كانت الانتخابات التشريعية والاستفتاء في 22 آذار/مارس محفوفة بالتوتر. ولا يزال انعدام الثقة بين الأطراف الفاعلة السياسية قويا. والحوار الشامل أمر بالغ الأهمية. وستكون الانتخابات الرئاسية في تشرين الأول/أكتوبر حاسمة لمواصلة العملية السياسية في البلد، ومن المهم أن تجري بطريقة شفافة وشاملة وذات مصداقية.

وفي بوركينا فاسو، نشعر بالقلق إزاء انعدام الأمن السائد في الشمال والشرق، مما يمكن أن يعوق إجراء انتخابات 22 تشرين الثاني/نوفمبر بنجاح. ونشجع السلطات على تعزيز وجود الدولة في هذه المناطق بغية استعادة الخدمات الأساسية وتخفيف حدة التوتر. من المهم تعزيز المكاسب التي تحققت في هذا البلد، الذي أكمل بنجاح عملية التحول الديمقراطي قبل خمس سنوات. وتؤيد فرنسا دور الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمنظمة الدولية للفرنكوفونية في دعم العمليات السياسية في المنطقة.

وأخيراً، يجب رصد الحالة في حوض بحيرة تشاد عن كثب. وترحب فرنسا بالنجاحات التي حققتها القوات التشادية ضد الجماعات الإرهابية. ونشجع نيجيريا، التي تقوم بدور أساسي، على الاستفادة من هذه النجاحات من أجل تعزيز جهودها العسكرية ضد بوكو حرام. وما من سبيل آخر عدا استعادة الأمن سيحقق إعادة توزيع الخدمات الأساسية وتنشيط لاقتصاد وتنفيذ الإجراءات الإنمائية الطويلة الأجل. ومن الضروري أيضاً احترام الإجراءات التي تقوم بها الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والقانون الدولي الإنساني.

بيان نائب الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، يورغن شولتز

أود أن أبدأ بالإشادة بعمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والممثل الخاص للأمين العام محمد بن شماس. فالتعاون الذي أبداه السيد شماس خير مثال على النهج الشامل اللازم لتحقيق الاستقرار في المنطقة قاطبة. ونرحب ترحيباً صريحاً بالمساعي الحميدة التي بذلها الممثل الخاص والدعم المستمر للحوار الشامل. والواقع أنه لا بد من الحوار، خاصة في ضوء الانتخابات المقبلة في المنطقة.

ويحظى المكتب الإقليمي والممثل الخاص للأمين العام بدعم ألماني كامل. ونقدر كثيرا التقرير الشامل للأمين العام (S/2020/585) وجميع توصياته، لا سيما التوصيات المتعلقة بالصلة بين المناخ والأمن. ونتطلع إلى الدراسة التي يجريها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل بشأن الآثار الأمنية لتغير المناخ.

ونشكر أيضا السيدة هندو أومارو إبراهيم على إحاطتها الحماسية. ومن خلال مناشدتها من أجل العديد من الأشياء الملموسة التي تكلمت عنها، أظهرت لنا على نحو ملموس جدا ما ناقشه في مجلس الأمن في كثير من الأحيان بعبارة أكثر تجريدا. ونشكرها على ذلك.

وإذ أستعرض تقرير الأمين العام وأستمع إلى البيانات التي أدلى بها اليوم، أود أن أتناول أربع مسائل.

أولا وقبل كل شيء وفيما يتعلق بالمناخ والأمن، أوضحت الإحاطات التي قُدمت اليوم مرة أخرى ما وثقته مؤسسات الأمم المتحدة مرارا وتكرارا، وهو الأثر الكبير لتغير المناخ على الأمن والاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وقد تسببت آثار تغير المناخ في زيادة عدد النزاعات، كما أنها تؤدي إلى تفاقم النزاعات القائمة بين الرعاة والمزارعين. وبالإضافة إلى ذلك، تؤدي آثار تغير المناخ إلى منازعات على الموارد الشحيحة وتسهم في زيادة انعدام الأمن الغذائي في المنطقة. وهذه الأمور كافة توجد أرضا خصبة للعنف والتطرف العنيف والإرهاب، وغالبا ما تكون نقطة البداية لهجرة الناس إلى مناطق أخرى. ولهذا السبب، كان من الحيوي إدراج الصلة بين المناخ والأمن في ولاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في بداية هذا العام. ونرى أن هذا أمر بالغ الأهمية، ولا يمكننا أن نتجاهل الواقع بعد الآن.

ثانيا، قيل الكثير اليوم عن المرأة والسلام والأمن. ومن الواضح انتشار عدم المساواة بين الجنسين. ولا تزال النساء والفتيات الهدف الرئيسي للعنف الجنسي والجنساني. ولذلك، نشيد بإدماج البعد الجنساني في عمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ونرحب بالجهود المبذولة لزيادة مشاركة المرأة مشاركة هادفة في العمليات السياسية والأمنية. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. فرغم أن المساواة بين الجنسين ليست هدفا في حد ذاته، فإن مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة ومتساوية تزيد إلى حد كبير من فرص تحقيق السلام والاستقرار المستدامين في المنطقة.

ثالثا، فيما يتعلق بالتعاون الإقليمي، لا يمكن التغلب على جميع التحديات التي تواجهها المنطقة إلا من خلال التعاون الإقليمي. وقد أشار العديد من المتكلمين السابقين إلى هذه الحقيقة. إن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل يتعاون بنجاح مع الشركاء الإقليميين، ولا يزال التنسيق مع كيانات

الأمم المتحدة الأخرى، مثل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والمكاتب القطرية المعنية ووكالات الأمم المتحدة ولجنة بناء السلام أمرا هاما. وتشيد ألمانيا بالتعاون الإقليمي القائم، بما في ذلك مشاركة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وعمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وفي الوقت نفسه، يجب أن تقترن أي مشاركة دولية بمبادئ الملكية الوطنية. وتقع على عاتق الحكومات المسؤولية الرئيسية عن بناء الثقة في مؤسسات الدولة وضمان سيادة القانون وضمان احترام حقوق الإنسان والمشاركة مع المجتمع المدني وإدماج النساء والشباب.

وفي هذا السياق، نشعر بالارتياح إزاء ما استجد من تطورات إيجابية مثل التقدم الإضافي المحرز في غامبيا. بيد أننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء التوترات والعنف في سياق العمليات الانتخابية في غينيا وغينيا - بيساو، على سبيل المثال. ولا نزال نشعر بقلق عميق إزاء تدهور الحالة الأمنية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ولا سيما في بوركينا فاسو ومالي وحوض بحيرة تشاد. إن ازدياد الأنشطة الإرهابية والجريمة المنظمة والعنف بين الطوائف واستمرار التوترات السياسية وانتهاكات حقوق الإنسان وتفاقم الأزمات الإنسانية أمور تبعث على الانزعاج، وكثيرا ما يعزز بعضها بعضا.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أقول كلمة أخيرة عن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). إن الأزمة المستمرة الناجمة عن كوفيد-19 وتداعياتها الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية تزيد من تفاقم الحالة العصبية أصلا في المنطقة. إن دعوة الأمين العام إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي التي أيدها مجلس الأمن في القرار 2532 (2020) في الأسبوع الماضي تكتسي أهمية أساسية، بل حيوية، لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وتشيد ألمانيا بجهود العديد من الحكومات لاحتواء انتشار الوباء. وفي الوقت نفسه، نحث جميع الأطراف الفاعلة على أن تحترم حقوق الإنسان احتراما كاملا. ويبقى الحفاظ على حرية الرأي والتعبير وكذلك الوصول إلى المعلومات أكثر أهمية في هذه الأوقات العصبية.

بيان نائب الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، محسن سيهاب

وأود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام محمد بن شماس والسيدة هندو أومارو إبراهيم، منسقة رابطة نساء الشعوب الفولانية الأصلية في تشاد على إحاطتهما الشاملتين. وأود أيضا أن أشيد بمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل على ما يقوم به عمل في المنطقة.

تعقد جلسة اليوم في سياق حافل بالتحديات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل يتسم بالبيئة الأمنية المتقلبة والحالة الإنسانية المتدهورة ووباء فيروس كورونا (كوفيد-19). وفي ظل هذه الخلفية، أود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولا، نرحب بالتقدم المحرز في المنطقة على عدة جبهات، بما في ذلك إجراء الانتخابات، فضلا عن الأشكال الأخرى للتقدم في العملية السياسية في عدة بلدان على النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2020/585) على الرغم من التحديات الإضافية التي تفرضها القيود المتعلقة بجائحة كوفيد-19. ونلاحظ أنه يجري اتخاذ خطوات ملموسة لزيادة مشاركة المرأة في المجال السياسي. ونشيد بجهود جميع أصحاب المصلحة في المنطقة لضمان توطيد الديمقراطية والسلام والأمن والتنمية المستدامة. ونرى أن من الضروري مواصلة بناء قدرات الحكومات الوطنية والمنظمات الإقليمية في هذا الصدد.

ثانيا، لا تزال الحالة الأمنية في المنطقة مثيرة للقلق. وتزداد الهجمات المتعددة على المدنيين وقوات الأمن أيضا. ولها آثار إنسانية مدمرة، لا سيما في وقت تواجه فيه المنطقة جائحة كوفيد-19.

ويساورنا القلق العميق أيضا إزاء تزايد العنف القبلي في المنطقة. ونعتقد أن من الأهمية بمكان تعزيز آليات تسوية المنازعات استنادا إلى دور المجتمع المحلي ومواصلة بذل الجهود لتحقيق الاستقرار لنزع فتيل التوترات وتقنيك الميليشيات.

ونثني على تصميم حكومات المنطقة على مكافحة التحديات الأمنية العابرة للحدود والشاملة لعدة قطاعات، بما في ذلك من خلال المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والقوة المشتركة التابعة لها، فضلا عن قوة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات. ونعتقد أن من الضروري مواصلة دعم بلدان المنطقة في جهودها الرامية إلى التصدي للإرهاب والتطرف العنيف والجريمة المنظمة. ونؤكد أيضا النقاط التي أثارها الممثل الخاص شماس بشأن أهمية دعم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تنفيذ خطة عملها للفترة 2020-2024 الرامية للقضاء على الإرهاب.

ثالثا، من المهم التخفيف من آثار الحالة الإنسانية المتردية. وحتى قبل انتشار جائحة كوفيد-19 كانت المنطقة تعاني بالفعل من أزمة إنسانية حادة علاوة على زيادة النزوح وانعدام الأمن الغذائي. وتؤدي زيادة عدم الاستقرار إلى جانب الجائحة إلى زيادة أعداد الأشخاص المحتاجين إلى الدعم الإنساني. وندعو جميع الشركاء الدوليين إلى توفير التمويل الذي تشتد الحاجة إليه لتوفير المساعدة المنقذة لحياة السكان. ومن الأهمية بمكان كذلك تيسير واستمرار إيصال المساعدة الإنسانية والإغاثة من دون عوائق، بما في ذلك إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها.

وفي الختام، فإن التحديات العديدة التي تواجهها بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل تتطلب جهودا متضافرة وشاملة بما في ذلك الجوانب الأمنية والإنسانية وحقوق الإنسان والتنمية. ونعتقد أيضا أن تغيير

المناخ يزيد من تفاقم الخطر الأمني، كما ذكر الممثل الخاص، وأنه يؤثر على الحالة الإنسانية في المنطقة. ونؤيد تماما رأي الأمين العام القائل بأن من المهم مضاعفة الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية وتعزيز الاستثمار في التنمية البشرية وزيادة التماسك الاجتماعي. وينبغي أن يواصل الشركاء الدوليون دعم الجهود الوطنية والإقليمية المبذولة لكفالة الحفاظ على السلام والاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل في الأجل الطويل.

بيان الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، عبدو أباري

يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن، وهي تونس وجنوب أفريقيا والنيجر، فضلا عن سانت فنسنت وجزر غرينادين (مجموعة 1+3).

أود في البداية أن أعرب عن خالص شكري للسيد محمد بن شماس، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، على إحاطته الثاقبة وتفانيه في تعزيز الحوار والتزامه المستمر بتحقيق الاستقرار في المنطقة. وأشيد أيضا بالسيدة هندو أومارو إبراهيم، التي تشهد ملاحظاتها الهامة على التزامها بزيادة الوعي بالآثار الضارة لتغير المناخ، وخاصة في منطقة تواجه عدة تحديات بالفعل.

لقد شهد عام 2020 إجراء عدة انتخابات في ظروف عادية على الرغم من سياق جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وأدت بعض هذه الانتخابات، كما هي الحال في مالي، إلى ظهور المرأة كقوة سياسية حيث انتُخب الكثير منهن لعضوية الجمعية الوطنية. وترحب مجموعة 1+3 بهذا الاتجاه الذي يعزز أساس الديمقراطية وسيادة القانون الذي يضع بدوره الأسس اللازمة لإدارة السلطة بطريقة أكثر توافقا وسلمية.

ونثني على الدور الرئيسي الذي اضطلع به الممثل الخاص للأمين العام وجهوده الفعالة الرامية إلى الدعوة إلى الدبلوماسية الوقائية من خلال مساعيه الحميدة التي لولاها لتفاقم الكثير من الأزمات. وفي هذا الصدد، يعود الفضل في تعزيز المؤسسات الديمقراطية من خلال تعزيز الحوار بين الأطراف السياسية الفاعلة والدعوة في مجال تعزيز السلام والتعايش السلمي بين فئات المجتمع والمجتمعات المحلية إلى مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ونشجع المكتب على مواصلة هذه الجهود، خاصة وأن المنطقة دون الإقليمية تستعد للانتخابات العامة المقرر إجراؤها في خمسة بلدان وأن بعضها سيجرى في بيئات متوترة. ويجب على المكتب أن يساعد - من خلال التعاون الفعال مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي يعد بروتوكولها المتعلق بالديمقراطية والحكم الرشيد أمرا أساسيا - في ضمان إجراء جميع هذه الانتخابات المخطط لها في بيئة هادئة ومستقرة، لا سيما بالنظر إلى السياق الأمني الصعب وجائحة كوفيد-19.

ويتعين على المكتب، بالإضافة إلى ولايته التقليدية، تكريس المزيد من الجهود لمساعدة البلدان في التصدي لما أصبح الآن على رأس الأولويات: مكافحة الجماعات الإرهابية المسلحة التي لا تستثني أعمالها القوات المسلحة ولا السكان المدنيين في البلدان التي تنشط فيها هذه الجماعات. وتجبر هذه الجماعات الإرهابية التي توجج التوترات بين الطوائف آلاف الأشخاص، معظمهم من النساء والأطفال، على الفرار من ديارهم.

وفي منطقة الساحل التي تزداد فيها التحديات بسبب تغير المناخ والنزاع المسلح والنظم الصحية الهشة، تؤدي جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم الوضع الكارثي أصلا الذي جعل السكان أكثر عرضة للأمراض والجوع وللمزيد من المخاطر، مما أدى إلى عكس مسار التقدم الذي تحقق بشق الأنفس في العديد من الجبهات، بما في ذلك النمو الاقتصادي والحد من الفقر وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ومن المتوقع أن يواجه 3.5 مليون شخص انعدامًا حادًا أو شديدًا في الأمن الغذائي، بمن فيهم 3.1 مليون شخص من

المشردين داخليا أو العائدين أو الأشخاص المعرضين لخطر انعدام الجنسية. ونشيد بالمبادرات التي اتخذتها الجماعة الاقتصادية للتخفيف من أثر الجائحة.

وفي مواجهة هذا الوضع ترى مجموعة 3 + 1 أن أنسب استراتيجية لعكس مسار هذا الاتجاه المقلق هي اتباع نهج شامل يعالج الأسباب الجذرية للإرهاب والعنف القبلي من خلال تخفيف حدة الفقر والاستثمار في التنمية البشرية. ونعتقد أيضا أن من الضروري التركيز على المزيد من التدخلات على مستوى المجتمعات المحلية مثل الحوارات بينها بغية التصدي للعنف القبلي وعليه نرحب بعقد حلقة العمل بشأن الممارسات الجيدة لمنع النزاعات بين المزارعين والرعاة وحلها، فضلا عن نتائجها، التي شارك في تنظيمها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والتي نعتقد أنها كانت مبادرة إيجابية للتصدي للعنف القبلي.

وفي هذا الصدد، تشيد مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة زائداً واحد (A3+1) بالإجراءات التي اتخذتها بعض البلدان لتعزيز مشاركة النساء والشباب في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للسلام والأمن والتنمية ومكافحة -19. ستسهم هذه التطورات الإيجابية إسهاما كبيرا في توسيع نطاق الملكية الوطنية لجميع السكان ومشاركتهم المجدية في أنشطة بناء السلام في بلدانهم.

ولا تزال مجموعة A3+1 تشعر بقلق عميق إزاء التحديات المستمرة المتمثلة في الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة والقرصنة البحرية، التي تجد من خلالها الجماعات الإرهابية الوسائل لتمويل أنشطتها الإجرامية. وفي ذلك الصدد، نشيد بالعمل الممتاز الذي قام به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تعزيز قدرات الدول في المنطقة على الاعتراض، مما أدى إلى ضبط كميات كبيرة من المخدرات في غينيا - بيساو وكوت ديفوار والسنغال ومالي، وكذلك إلى اعتقال وإدانة المتورطين في هذه الجرائم.

وبالإضافة إلى التحديات الملحة المذكورة أعلاه، تعتقد مجموعة A3+1 أنه على مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل أن يساعد بلدان المنطقة دون الإقليمية، من خلال دوره التيسيري، في التصدي للآثار التراكمية لانعدام الأمن، وتأثير تغير المناخ، والعواقب الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على جائحة كوفيد-19. وينبغي للمكتب أن يدعم التدابير التي اتخذها رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذين وضعوا بالفعل خطة للتصدي لهذه الجائحة، تأخذ في الاعتبار مكافحة انتشار المرض والتعافي الاقتصادي في فترة ما بعد الجائحة.

ونرحب بجهود التعاون بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والاتحاد الأفريقي من أجل تحقيق نشر 3 000 جندي من القوة الاحتياطية الأفريقية في منطقة الساحل لمواصلة مكافحة الإرهاب. وقد حان الوقت لمضاعفة الجهود لمكافحة انعدام الأمن وتحقيق الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية على المستوى العسكري، من خلال بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات وقوات الدول الشريكة. ونأمل أن يقترن ذلك بتمويل كبير يمكن أن يتيح تنفيذ إجراءات إنمائية لصالح شعوب المنطقة دون الإقليمية. وينبغي ألا تظل الاستراتيجيات المتعددة لمنطقة الساحل وغيرها من خطط التنمية مجرد شعارات وأن تصبح أدوات حقيقية لتعبئة الموارد المالية التي تحتاجها منطقة غرب أفريقيا ودولها الأعضاء بشدة.

ونأمل أن يفي المجتمع الدولي بالتزاماته بدعم المنطقة في تخلص نفسها من الحالة الراهنة، بما في ذلك عن طريق دفع المبالغ المتعهد بها إلى المنطقة، حيث أن هناك حاجة إلى تمويل كبير لتمكين تنفيذ الإجراءات الإنمائية لصالح شعوب هذه المنطقة الشاسعة.

المرفق العاشر

بيان النائب الأول للممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، ديمتري بوليانسكي

نشكر الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، محمد بن شماس، منسقة رابطة نساء الشعوب الفولانية الأصلية في تشاد، هندو أومارو إبراهيم، على إحاطتهما.

ونشاط السيد شماس الشواغل التي أعرب عنها فيما يتعلق بالتدهور المستمر للحالة الأمنية في غرب أفريقيا، وخاصة منطقة الساحل. إن جغرافية النشاط الإرهابي، والنزاعات بين الطوائف العرقية وبين القبائل، والاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة، تنتسح في المنطقة. وتجذب الأيديولوجيات المتطرفة أتباعا جادا. وكل أسبوع تقريبا، نتلقى تقارير عن الخسائر المأساوية في الأرواح بسبب الأنشطة الإرهابية الشنيعة. لقد أصبحت مالي وبوركينا فاسو والنيجر فعليا دولا على خط المواجهة. ونشعر بالقلق من أن جماعة بوكو حرام الإرهابية أصبحت أكثر نشاطا في حوض بحيرة تشاد. ونؤكد من جديد دعمنا الكامل لجميع الذين يخوضون كفاحاً صعباً ضد الإرهاب في المنطقة.

وثمة عامل جديد وخطير للغاية بالنسبة للأمن والاستقرار في غرب أفريقيا هو جائحة فيروس كورونا. فالمرض يصيب الناس بشكل عشوائي، في كل من البلدان المستقرة والأكثر ضعفا. توقفت الخدمات الاجتماعية والمدارس عن العمل، وتعاني مرافق الرعاية الصحية من ضغوط هائلة. ولا يستفيد من هذه الحالة المزعجة إلا من يهيمه زيادة زعزعة استقرار المنطقة - الإرهابيون وغيرهم من العناصر المدمرة. لم يتم بعد تقييم عواقب فيروس كورونا على بلدان غرب أفريقيا، ولكن من الواضح بالفعل أن عددا متزايدا من الناس سيحتاج إلى المساعدة الإنسانية وغيرها من أشكال الدعم.

وعلى الرغم من عدد من المشاكل، فإن التطورات في الحياة السياسية لبلدان المنطقة تبين أنه حتى في ظل الظروف الصعبة الحالية المرتبطة بهذه الجائحة، تمكنت الدول والمؤسسات العامة الأفريقية من الاضطلاع بمهامها بنجاح. وفي هذا الصدد، نأمل أن تجرى الانتخابات البرلمانية والرئاسية المقرر إجراؤها في النصف الثاني من عام 2020 في العديد من بلدان المنطقة بطريقة ديمقراطية وشفافة ومشروعة ومع الاحترام الصارم للسيادة الوطنية، كما كان الحال خلال الفترة المشمولة بتقرير الأمين العام (S/2020/585). كما ينبغي استبعاد تدخل الأطراف الفاعلة الخارجية في تلك العمليات.

ويواجه مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل مهام صعبة واسعة النطاق: تعزيز حل الأزمات الإقليمية، والمشاركة في الوساطة السياسية، والمساعدة على تعزيز مؤسسات الدولة، وتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وتنسيق الأشكال الأخرى لوجود الأمم المتحدة في الميدان. وبالإضافة إلى ذلك، يتوقف الأداء الفعال للمكتب بشكل مباشر على مدى حسن تنسيقه مع المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ولجنة حوض بحيرة تشاد. وتتطلب بعض المسائل، بما في ذلك مكافحة القرصنة وترسيم الحدود بين الكاميرون ونيجيريا، تعاوننا وثيقا بين المكتب وجاره الجنوبي، مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا.

وفي الختام، أود تسليط الضوء على أن روسيا ترحب بالتزام السيد شماس الشخصي وجهوده لمساعدة البلدان في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد على التغلب على الصعوبات الحالية. ولا شك في أن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل يستحق الثناء على الإنجازات الهامة التي تحققت في المنطقة.

بيان نائب الممثل الدائم بالنيابة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، جيمس روسكو

نحن ممتنون، كما هو الحال دائماً، للسيد شمباس على تقريره عن الحالة وعلى نشاط مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل خلال الأشهر الستة الأولى من ولايته الجديدة التي مدتها ثلاث سنوات.

ويتضح من الإحاطة التي قدمها السيد شمباس أن مرض فيروس كورونا (COVID-19) قد أضاف درجة أخرى من التعقيد إلى وضع صعب أصلاً، وتقدر المملكة المتحدة أنه يتعين عليه التكيف مع هذه الدينامية الجديدة.

كما أنني ممتن جداً للسيدة إبراهيم على تحويل التحليل الذي قرأناه في التقارير إلى قصة إنسانية حقيقية. وقد أبرزت بوضوح صراخ تحديات تغير المناخ التي تواجه المجتمعات في المنطقة والحاجة إلى الحكم الرشيد، فضلاً عن التنمية والأمن. وهناك أيضاً، على حد تعبيرها، الحاجة إلى اتفاق أخضر. وتلك قضايا تهتم بها المملكة المتحدة بوصفها الدولة المضيفة المقبلة للمؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومسار "إعادة البناء على نحو أفضل" لتمويلنا للعمل الإنمائي.

نحن نعلم أن التقاء العوامل السلبية في منطقة الساحل يمثل تحدياً فريداً ومعقداً: تخلف النمو المزمن، والفقر المدقع، والتهميش، وانعدام الأمن، والفراغات في الحكم التي يسهل ملؤها من قبل الجهات الفاعلة الشريرة، وتفاقم التنافس على الموارد - مرة أخرى، كما قالت السيدة إبراهيم - بسبب تغير المناخ. إن جائحة كوفيد-19 قد تؤدي إلى تفاقم تلك المشاكل، لكنها لم تترها، ولا يزال من الأهمية بمكان أن نحافظ على الجهود الرامية إلى معالجة المسببات الكامنة للفقر وعدم الاستقرار في المنطقة.

تشعر المملكة المتحدة بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية المتدهورة التي أوجزها الممثل الخاص للأمين العام السيد شمباس. ونظراً إلى وجود أكثر من 15 مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية وتشرد أكثر من 3 ملايين شخص في منطقة الساحل وحدها، فمن الأهمية بمكان أن تتمكن استجابتنا من الوصول إلى من هم في أشد الحاجة إليها. وفي هذا السياق، نحث جميع الأطراف على كفالة وصول المساعدات الإنسانية وحركتها دون عوائق من أجل السماح بتوصيل السلع والخدمات الأساسية. فدون ذلك، سيستمر انعدام الأمن الغذائي واحتياجات الحماية في الارتفاع. وهذا هو الحال بصفة خاصة بالنسبة للنساء والفتيات اللاتي يواجهن زيادة في التعرض للعنف الجنساني وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان.

وتشاطر المملكة المتحدة الآخرين قلقهم بشأن تدهور الحالة الأمنية، ولا سيما في مالي وبوركينا فاسو. وندعو جميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وفي هذا الصدد، ينبغي أن نضع في اعتبارنا العواقب المأساوية للانتهاكات، سواء على المستوى الإنساني أو بوصفها محركاً لمزيد من العنف. وندعو جميع حكومات المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل إلى إجراء تحقيقات نزيهة وشفافة في الانتهاكات المزعومة من جانب قوات الأمن التابعة للدول ومحاسبة المسؤولين عنها.

كما أن تصاعد عنف المتطرفين والإرهابيين في حوض بحيرة تشاد، بما في ذلك استهداف مرفق إنساني تابع للأمم المتحدة مؤخراً، أمر مقلق للغاية. تهدد هذه الهجمات بزيادة التشريد وارتفاع عدد الأشخاص في مخيمات المشردين داخلياً المرتفع أصلاً.

ومع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية بسرعة في عدد من البلدان، فمن المهم الآن أكثر من أي وقت مضى إعطاء الأولوية لمنع والحفاظ على الاستقرار. وتشعر المملكة المتحدة بالقلق بصفة خاصة إزاء العنف الذي اندلع في غينيا في الأشهر الأخيرة ومن احتمال رؤية المزيد منه فيما تقترب من تلك الانتخابات. إن منع الارتداد عن الحكم الرشيد والمساءلة والوصول إلى العدالة وحقوق الإنسان أمر بالغ الأهمية لضمان تهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية وفي وقتها. لذا يحدونا صادق الأمل في أن يُعرف عام 2020، كما قال السيد شمباس، بعام توطيد الديمقراطية والانتخابات الموثوقة والشاملة والسلمية، وأن يضمن أولئك الذين تتطلب منهم تلك الانتخابات ترك السلطة أن يكون انتقال السلطة انتقالاً سلساً.

وبالعودة إلى جائحة فيروس كورونا العالمية، فإن المملكة المتحدة تعي بوضوح التحديات التي تواجه البلدان الضعيفة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وتعمل جاهدة لدعم من هم في أشد الحاجة للدعم. ونحن ملتزمون باستجابة عالمية. ففي الشهر الماضي، استضافت المملكة المتحدة مؤتمر القمة العالمي للقاحات، حيث جمعت 8.8 بليون دولار لدعم تحصين 300 مليون طفل. وقد أعلننا عن ما مجموعه بليون دولار تقريباً للتصدي لمرض كورونا، بما في ذلك 20 مليون دولار لصندوق الاستجابة التابع للاتحاد الأفريقي. وبالطبع، ينبغي ألا تحوّل الاستجابة الدولية لمرض كورونا الموارد الحيوية عن العمل الحيوي الآخر الذي يسعى إلى معالجة العوامل الكامنة وراء الفقر وعدم الاستقرار، لذلك كنا ممتنين لسماع أن التنسيق على نطاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل قد تحسن. ومن الضروري تعبئة منظومة الأمم المتحدة بأسرها، بما في ذلك الكيانات الإنمائية الحيوية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لدعم جهود بناء السلام في المنطقة.

إن منظومة الأمم المتحدة والسيد شمباس في جميع مجالات مسؤوليته لديهم مهمة صعبة للغاية في منطقة ذات تحديات مترابطة معقدة. ونشكره على كل ما يقوم به هو وعمليات الأمم المتحدة في جميع أنحاء المنطقة للتصدي لتلك التحديات. فمن الأهمية بمكان بالنسبة لشعوب المنطقة أن ننجح.

المرفق الثاني عشر

بيان نائبة الممثلة الدائمة بالنيابة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، تشيريت

نورمان - شالي

يسرني أن أراكم، سيدي الرئيس، ويطيب لي دائماً أن أسمع من الممثل الخاص للأمين العام شمباس عن عمله.

إن غرب أفريقيا، كما أشار الزملاء اليوم، يواجه عدداً من التحديات، ولكن التهديد الجديد المتمثل في جائحة مرض فيروس كورونا قد جلب آثاره السلبية السياسية والاقتصادية. ولذلك نرحب بالإحاطة التي قدمها السيد شمباس اليوم عن كيفية تطور تأثير الأزمة. ونشكر السيدة إبراهيم جزيل الشكر على وصفها الحماسي للتحديات التي تواجه بلدها والمنطقة ككل.

ومع تزايد عدم الاستقرار وأزمة فيروس كورونا، أثبت عام 2020 أنه عام حاسم بالنسبة لمستقبل غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ستشهد منطقة غرب أفريقيا خمس انتخابات رئاسية في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر، بما في ذلك في غينيا وكوت ديفوار وبوركينا فاسو وغانا والنيجر. ونتطلع إلى أن يقوم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل بدور بناء في التشجيع على أن تكون تلك الانتخابات حرة ونزيهة وشفافة.

تُصارع بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل أيضاً تهديدات كبيرة للسلام والأمن والاستقرار بسبب النقاء التوترات السياسية الداخلية مع جائحة فيروس كورونا مع العنف الذي تقوم به الجماعات المسلحة وتدهور الأمن الغذائي والحالة الإنسانية. وقد تواصلت الولايات المتحدة منذ فترة طويلة مع بلدان المنطقة لتعزيز النظم الصحية من أجل الاستجابة لهذا النوع من نقشي الأمراض - وسوف يستمر دعمنا الثابت. وقد خصصت إدارة ترامب أكثر من 12 بليون دولار لفائدة الاستجابة العالمية لمرض كورونا، بما في ذلك تطوير اللقاحات والعلاجات وجهود التأهب والمساعدات الإنسانية. وهذا بالإضافة إلى أكثر من 170 بليون دولار من استثمارات الولايات المتحدة في مجال الصحة العالمية والمساعدة الإنسانية طوال العقد الماضي.

ومع ذلك، فإننا نشعر بالقلق إزاء زيادة عدم الاستقرار في منطقة الساحل، وتحديداً في أجزاء من نيجيريا. وندين بشدة العنف المروع - الذي ارتكبه الإرهابيون والجماعات الإجرامية على السواء - والذي أودى بحياة الكثيرين. وندعم جهود البلدان المعنية لمكافحة الجماعات المتطرفة العنيفة، ونواصل التشديد على ضرورة حماية المدنيين وحرص ثقة المواطنين في قوات الأمن الإقليمية والحكومات. فالدول تقوض مصداقيتها عندما تنتهك السلطات، ولا سيما قوات الأمن، حقوق الإنسان أو تعتدي عليها. وندعو الحكومات الإقليمية إلى تعزيز مؤسسات الدولة وتوفير الحكم الرشيد لمواطنيها لتحسين الاستقرار في منطقة الساحل.

كما نشارك الممثل الخاص شمباس قلقه إزاء زيادة انتشار العنف في أنحاء المنطقة. تتخذ الولايات المتحدة خطوات سياسية وبرنامجية للتصدي للعنف الذي مصدره منطقة الساحل ويمتد إلى منطقة غرب أفريقيا الساحلية، لا سيما منذ هجوم 10 حزيران/يونيه في شمال كوت ديفوار والاختطاف طلباً للقدية الذي وقع في عام 2019 في شمال بنن.

وفي مالي، نراقب المظاهرات الأخيرة حيث يطالب المتظاهرون باستقالة الرئيس كيتا. وندعو جميع الجهات الفاعلة إلى الدخول في حوار وضبط النفس وإعادة تأكيد الحق في حرية التجمع السلمي، بما في

ذلك لأغراض الاحتجاج السلمي. ونؤيد الوفد الرفيع المستوى للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذي أرسل لإيجاد حل مستدام للاضطرابات، بما في ذلك الشواغل المتعلقة بمقاعد الجمعية الوطنية، حيث ألغت المحكمة الدستورية النتيجة الأولية. وما زلنا نعارض أي جهود من أجل تغيير الحكومة على نحو غير دستوري في مالي. ونثق كذلك بأن أعضاء المجلس سينضمون إلينا في حث الأطراف الموقعة على اتفاق الجزائر على الوفاء بمعايير التنفيذ في الولاية التي جُددت مؤخراً لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. فسيعزيز ذلك إلى حد كبير الجهود الرامية إلى تحقيق استقرار مالي ومنطقة الساحل.

بيان الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، دانغ دينه كوي

أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد محمد بن شمس، على إحاطته الشاملة. كما أشكر السيدة هندو أومارو إبراهيم، منسقة رابطة نساء الشعوب الغولانية الأصلية في تشاد على مساهمتها.

ومما يشجعنا أن نرى الانتخابات جرت بصورة سلمية في مالي وغينيا وتوغو. بيد أن الأعمال التحضيرية للانتخابات في بعض البلدان قد توقفت. ولا يزال الخلاف السياسي بين الأطراف يجعل الحوار والمصالحة الوطنيين في بلدان مختلفة أكثر صعوبة.

ولا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء الهجمات الإرهابية المتكررة ضد المدنيين وقوات الدفاع والأمن في المنطقة، ولا سيما في بوركينا فاسو ومالي والنيجر ونيجيريا. ونشارك الأمين العام والدول الأعضاء الأخرى إدانة الهجمات الإرهابية المتعددة التي وقعت في 9 و 10 و 13 حزيران/يونيه ضد المدنيين وعلى مرفق إنساني تابع للأمم المتحدة في نيجيريا.

وعلاوة على ذلك، يشكل تدهور الحالة الإنسانية وانتهاك حقوق الإنسان في المنطقة شاغلين بالنسبة لنا. وكما أفادت التقارير، سيكون 24 مليون من سكان الساحل في حاجة إلى المساعدة الإنسانية في عام 2020. وفي غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، يُتوقع أن يعاني 19,1 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي خلال موسم الجذب، الذي يمتد من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس، مما يمثل زيادة نسبتها 77 في المائة عما كان عليه الحال في عام 2019، وأعلى مستوى له منذ عقد من الزمن. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تفشي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) يعرض غرب أفريقيا منطقة الساحل لخطر المزيد من عدم الاستقرار وانعدام الأمن.

كما يساورنا القلق إزاء تزايد تهريب المخدرات والاتجار بها في غرب أفريقيا. ويبين ضبط 120 كيلوغراما من الكوكايين مؤخرا في السنغال و 405 كيلوغرامات من الكوكايين في كوت ديفوار أنه ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام للمشكلة. وفي ظل هذه الخلفية، يود وفد بلدي أن يدلي بالملاحظات التالية.

أولا، ندعو أصحاب المصلحة السياسيين والأطراف الفاعلة المعنيين في بوركينا فاسو وكوت ديفوار وغانا وغينيا إلى العمل معا والتوصل إلى توافق في الآراء حتى يتسنى إجراء الانتخابات المقبلة بصورة شاملة وشفافة وموثوقة وسلمية.

ثانيا، ندعو جميع الأطراف المعنية إلى زيادة التعاون في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في جميع أنحاء غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ونرحب بالبيانات الصحفية التي أصدرها مجلس الأمن مؤخرا بشأن الأعمال الإرهابية في مالي (SC/14213) ونيجيريا (SC/14216) والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (SC/14211). ونشارك الأمين العام أيضا الترحيب باعتماد رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا خطة العمل المتعلقة بالقضاء على الإرهاب للفترة 2020-2024، في 21 كانون الأول/ديسمبر 2019.

ثالثا، ننضم إلى الدول الأعضاء الأخرى في تأييد دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي لمكافحة جائحة كوفيد-19. ونحث الحكومات والأطراف الأخرى ذات الصلة في المنطقة

على الوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها عن تنفيذ القانون الدولي الإنساني وكفالة وصول المعونة الإنسانية إلى من هم في أشد الحاجة إليها بدون عوائق.

رابعا، ندعو إلى اتباع نهج متسق ومتكامل إزاء التحديات الأمنية والإنسانية والإنمائية والمتعلقة بتغير المناخ في المنطقة. ونحن ندعم كل مبادرة وجهد لتعزيز التعاون والشراكات الإقليمية والدولية من أجل تعزيز المزيد من التنمية الاجتماعية الاقتصادية، ومنع نشوب النزاعات بين المزارعين والرعاة وحلها، ومعالجة أسبابها الجذرية. ونشدد على أهمية مشاركة المرأة وانخراطها بشكل كامل ومتساو ومجد في صون وتعزيز السلام والأمن والتنمية.

وأخيرا وليس آخرا، نشيد بالجهود الدؤوبة التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وآلية القيادة المشتركة للتحالف من أجل منطقة الساحل.

ونكرر تأكيد التزامنا بالعمل عن كثب مع الأمم المتحدة وأعضاء مجلس الأمن والشركاء الدوليين والإقليميين من أجل التصدي للتهديدات المجتمعة للإرهاب والجريمة المنظمة للسلام والأمن الدوليين وبناء السلام والأمن والتنمية على نحو مستدام في المنطقة.